ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

"ليكتمل المسار"
المشاركة في تحديد الاتجاه الاستراتيجي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان

إعداد: على محمد
تحرير: شريف عبدالحميد

تمهيد

جري إنشاء المفوضية السامية لحقوق الإنسان (يُشار إليهًا فيما بعد بالمفوضية) بموجب القرار 48/141 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد توصية من المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا في عام 1993، وتقرر بموجب هذا القرار أن يكون المفوض السامي لحقوق الإنسان هو مسؤول الأمم المتحدة عن الأنشطة في ميدان حقوق الإنسان بتوجيه من الأمين العام للأمم المتحدة، وفي إطار جملة اختصاصات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان حينها والتي جري استبدالهًا بمجلس حقوق الإنسان وتتمثل مسؤوليات المفوض السامي في: أن يحظى جميع البشر حول العالم بجميع الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ بجانب تنفيذ المهام التي توكلها إليه الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، وتقديم التوصيات اليها بما يحسن تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها.

وفي ظل التحضيرات للاحتفال بالذكري 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهي التحضيرات التي تقودهًا المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أطلقت المفوضية السامية أو مكتب حقوق الإنسان عملية تشاركية لتحديد التوجه الاستراتيجي للمفوضية للفترة من 2024 إلى 2027. ورحبت المفوضية في هذا السياق بالحوار مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتعزيز العمل الجماعي من أجل زيادة التأثير في إعمال حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من المفترض أن يتحدد بناءً علي هذا التوجه مساهمة المفوضية في دعم تنفيذ الدول الأعضاء لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والوفاء بالوعد المتثمل "بعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب". وستجري عملية التخطيط الاستراتيجي طوال عام 2023 ، وستنتهي بإطلاق خطة إدارة المفوضية السامية لحقوق الإنسان للفترة 2024-2027 في أوائل عام 2024.مع الأخذ بالاعتبار إن عام 2023 هو عام الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي فرصة مهمة لتقييم التقدم في عمل المفوضية والتحديات التي تحول دون تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما في ذلك المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإيلاء أهمية أكبر بالتحديات الناشئة لحقوق الإنسان والقضايا التي من المفترض أن تمارس فيهًا المفوضية دورًا أكبر خلال الفترة القادمة.

انطلاقًا مما تقدم، أعدت مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** هذه الدراسة بعنوان **" ليكتمل المسار.. المشاركة في تحديد الاتجاه الاستراتيجي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان**. وتركز هذه الدراسة علي العقبات التي تواجه عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان وتعيق إعمال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ذات الوقت، كما تقيم التقدم المحرز في الركائز المواضيعية الستة التي تشكل خطة عمل المفوضية السامية، وتقترح مؤسسة ماعت مزيد من ركائز أخري استجابة لطلب المفوضية في الاستبيان التي وضعتها علي الأنترنت. وفي الأخير تحدد مؤسسة ماعت الاتجاهات الناشئة لحقوق الإنسان.

المنهجية

اعتمدت مؤسسة ماعت في هذه الدراسة علي الاستبيان الذي وضعته المفوضية علي شبكة الانترنت بالإضافة إلي خطة العمل الاستراتيجية للمفوضية 2018- 2021. كما راجعت مؤسسة ماعت خطة عمل المفوضية للفترة الزمنية 2022-2023. وقد اعتمدت مؤسسة ماعت في تقييم الركائز الخاصة بالمفوضية علي مؤشر لقياس درجة فعالية المفوضية في تنفيذ هذه الركائز الستة المواضيعية التي تشكل مجال عمل المفوضية في الفترة الماضية، وقد حددت مؤسسة ماعت درجة الفعالية بـ " مرتفعة" في الركائز ومجالات العمل التي مارست المفوضية فيهًا دورًا قياديًا، وحددت مؤسسة ماعت درجة الفعالية بـ " متوسطة" في الركائز ومجالات العمل التي ورغم الجهود التي تبذلهًا المفوضية فيهًا إلا إنه لا يزال يعتريها بعض الثغرات وتحتاج إلي بذل مزيد من الخطوات لتحسين دور المفوضية فيهًا. وحددت مؤسسة ماعت درجة الفعالية بـ "ضعيفة" في الركائز ومجالات العمل التي مارست المفوضية دورًا محدودًا فيهًا. كما اعتمدت مؤسسة ماعت في تقييم الركائز ومجالات العمل علي اراء موظفي المفوضية أنفسهم في استطلاعات الرأي التي تجريهًا الأمانة لقياس الرضي الوظيفي داخل كيانات الأمم المتحدة.

القسم الأول: عقبات في طريق إصلاح المفوضية

1. الموارد المالية للمفوضية

يذهب أقل من 4٪ فقط من ميزانية الأمم المتحدة حاليًا إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان. والنتيجة هي استمرار نقص تمويل ركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وزيادة الاعتماد علي. المساهمات الطوعية ورغم ما تمثله هذه المساهمات الطوعية من أهمية لقيام المفوضية

بدورها المنوط بها إلا إنها في ذات الوقت تفرض ضغوط من الدول المانحة لعدم المساس بمصالحها. وثمة فجوة واسعة بين ما هو مطلوب والموارد المتاحة للمفوضية فقد بلغت ميزانية المفوضية السامية لعام 2023 نحو 277 مليون دولار من بينها 133 مليون دولار تمثل مساهمات طوعية حتي أبريل 2023[1]. أي أكثر من 48% من إجمالي الميزانية (الشكل الأول).

الشكل الأول: ميزانية المفوضية خلال السنوات الثلاثة الماضية

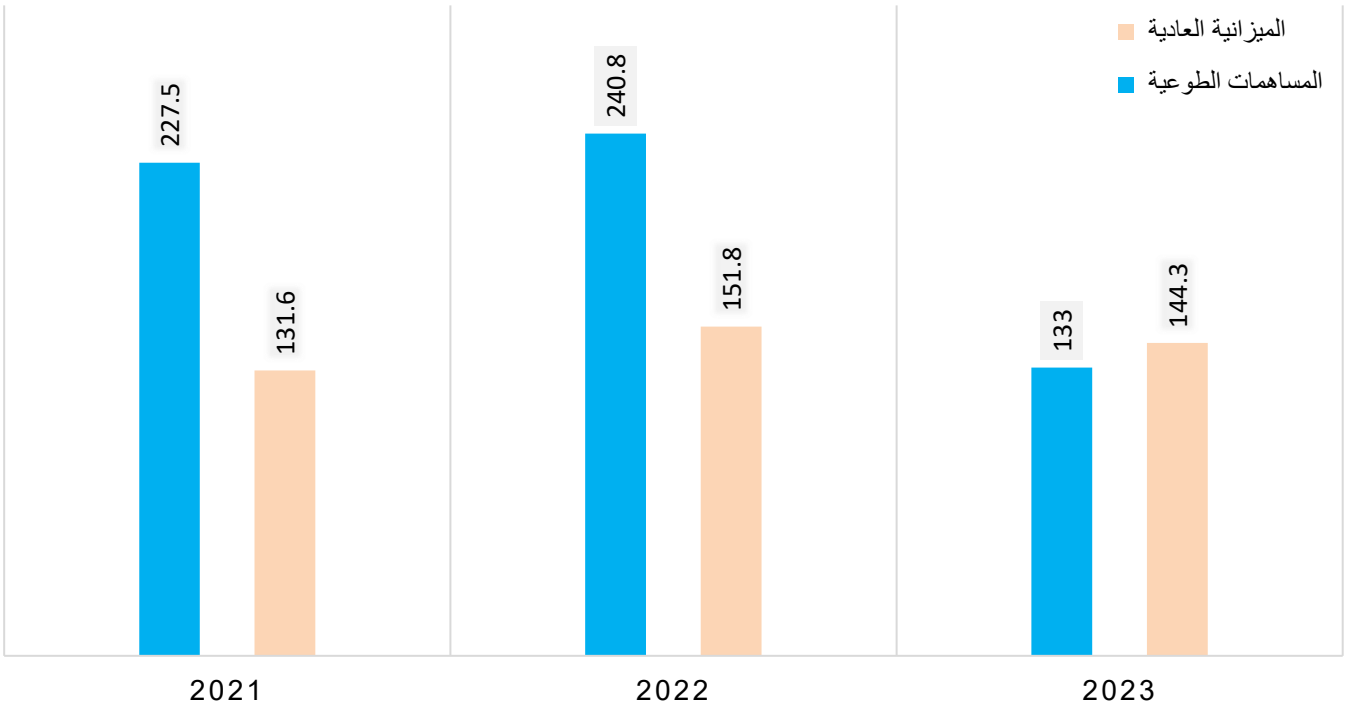

يتضح من الشكل السابق إن ميزانية المفوضية وصلت أكثر من 391 مليون في عام 2022 من بينها 240.8 مليون مساهمات طوعية أي ما يمثل 61.5% من إجمالي الميزانية، بينما وصلت في عام 2021 359.3 مليون دولار من بينها 63.3% مليون دولار. ويتضح أيضا إنه في السنوات الثلاثة الأخيرة لم تتخطي الميزانية العادية المساهمات الطوعية التي تقدمها الدول الأعضاء يؤدي نقص الموارد إلي الاعتماد بشكل أكبر علي المساهمات الطوعية والتي قد تفرض مزيد من الضغوط علي عمل المفوضية.

فقد تفرض علي سبيل المثال المساهمات الطوعية قضايا بعينها علي الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة حيث تعد الإجراءات من أكثر الآليات التي تحظي بمساهمات خارج الميزانية، فبين عامي 2015 و 2019 ، جاء 40٪ من ميزانية الإجراءات الخاصة من

[1] Who Funds OHCHR?, https://www.ohchr.org/en/about-us/funding-and-budget/our-donors

تمويل إضافي من خارج الميزانية من عدد قليل من الدول والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة. بعض خبراء الإجراءات الخاصة أكدوًا إنهم تلقوا مدفوعات مالية مباشرة - خارج منظومة الأمم المتحدة ، تصل إلى 11 مليون دولار تقريباً. من مؤسسات مثل: مؤسسة فورد ومؤسسات المجتمع المفتوح. وتجدر الإشارة إلى أن مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة، التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في عام 2007 ، تحظر على الخبراء قبول أي 'هدية أو مكافأة من أي مصدر حكومي أو غير حكومي مقابل الأنشطة المنفذة في إطار السعي لتحقيقه ولايته، برغم ذلك واصل المكلفون بالولايات في اطار الإجراءات الخاصة في قبول تمويل مباشر من الحكومات أو المنظمات غير الحكومية للأنشطة التي يقومون بهًا في إطار كل ولاية.

في سياق متصل جادل بعض المعارضين لزيادة الموارد المالية للمفوضية بإن المشكلة ليست في حجم الموارد بقدر ما هي كيفية انفاق الموارد المتاحة.

2. الانتقام من المبلغين عن المخالفات داخل المفوضية

تمُثل قضية " المبلغين عن المخالفات أحد أهم القضايا التي يفترض أن تتعامل معهًا المفوضية بحكمة من أجل ضمان المساءلة في مكتبهًا، حيث تعرض هؤلاء المبلغين إلي ممارسات تعسفية من بينهًا الفصل التعسفي من المفوضية والتهديد بالفصل في حالة عدم الصمت وهي ممارسات تتعارض مع مدونة سلوك موظفي المفوضية[2].

وقد أطلعت مؤسسة ماعت علي شهادات مختلفة لمجموعة من هؤلاء المبلغين الذين غادروًا المفوضية ورغم إن بعضهم جري تبرأته إلا إنهم لم يحصلوا علي جبر عن الضرر الذي لحق بهم[3]. **من بين الأمثلة أ. ر. .** والتي عملت في مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف وتعرضت للفصل التعسفي من عملهًا في المفوضية في 9 نوفمبر 2021 بعد أن اثارت مخاوف بشأن عدم إجراء تحقيق مستقل في مخاوفها بشأن قيام مكتب المفوضية السامية تسليم أسماء المدافعين عن حقوق الإنسان من الأويغور إلى الحكومة الصينية قبل أحد دورات مجلس حقوق الإنسان، حيث كان من المفترض أن يذهب هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان للمجلس لإلقاء بيانات عن الانتهاكات الذين يتعرضون لهًا[4]. **في 19 مايو 2023 أكد د.. ع. رئيس مؤتمر الأيجور** هذه المعلومات وأفاد في شهاداته التي أطلعت عليهًا مؤسسة ماعت إنه في عام 2013 كان على وشك الذهاب إلي مجلس حقوق الإنسان لإبداء شهادته عن انتهاكات حقوق الإنسان الذي يتعرض لهًا الأيغور. إلا إن الشرطة

[2] Code of Conduct for OHCHR staff, https://www.unwatch.org/wp-content/uploads/2009/12/Code_conduct_OHCHRStaff.pdf
[3] New exposé highlights need for urgent UN whistleblower protection reform, https://shorturl.at/eTU02
[4] Witness Statement: Emma Reilly, https://rb.gy/rjif8

الصينية اعتقلت أفراد من أسرته بعد أن سلمتهم المفوضية قائمة بأسماء النشطاء الذين سيتحدثون خلال دورة مجلس حقوق الإنسان[5]. وفي مارس 2022 جري تغيير قاضي محكمة الأمم المتحدة **للمنازعات في قضية ر.** قبل إصدار حكمه. ما اعتبرته بعض التقارير ضرب عرض الحائط باستقلال القضاء [6].

وفقا **لشهادة** ر. التي أطلعت عليهًا مؤسسة ماعت فإن ندا الناشف نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان نبهت إن المفوضية لديها ما تعتبره حقًا مطلقًا في تسليم أسماء أي نشطاء في مجال حقوق الإنسان لحكوماتهم، دون احاطتهم[7] تمثل أيما ريلي، واحدة من بين عديد من موظفي المفوضية الذين عانوا بسبب محاولتهم القيام بوظائفهم علي أكمل وجه من خلال إبلاغهم عن المخالفات داخل المفوضية، من بين الأمثلة الأخرى **م. ب.** التي عملت في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بجنيف، وكشفت عن الفساد والانتهاكات التي تقوم بهًا قوات حفظ السلام في أحد الدول الأفريقية، ومن ثم تعرض للفصل التعسفي من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بعد تقديم دلائل على ارتكاب اعتداءات جنسية علي الأطفال، من قبل قوات حفظ السلام التابعة لفرنسا وقوات الاتحاد الأفريقي في جمهورية إفريقيا الوسطى[8]. رفضت المفوضية تجديد عقدهًا، وجري وضعهًا في القائمة السوداء للمنع من العمل في الأمم المتحدة[9].

في سياق متصل، تمنح سياسات الإبلاغ عن المخالفات، مكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة مسؤولية إجراء 'مراجعة أولية لادعاءات الموظف الذي يتعرض للتعسف اثناء عملهً في المفوضية أو أي من كيانات الأمم المتحدة الأخرى ، مع ذلك لا تزال نتائج هذه 'المراجعة الأولية' لا يمكن الطعن فيها، وهذا مستغرب فجميع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تروج لهًا المفوضية تتيح إجراءات الطعن كخطوة نحو تعزيز سيادة القانون، أما تحصين قرارات مكتب الإخلاقيات يضرب بهذه الحقوق عرض الحائط. وبدون الحماية القانونية والضمانات الواجبة التي تمنح المبلغين فرصة للإبلاغ عن المخالفات ستظل الأمم المتحدة والمفوضية مُحصنة من الانتقادات أو التقييم الرسالة. وسيظل السائد هو معاقبة المُبلغ، وتجاهل جوهر ما أبلغ عنه. وهو رأي يؤيده ديفيد كاي ، المقرر السابق الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الرأي والتعبير ،

[5] See, https://twitter.com/GenevaSummit/status/1659574644037537794
[6] Ibid
[7] Name and shame, UNINTEGRITY, https://unintegrity.org/name-and-shame/
[8] The UN Whistleblower Protection System Does Little to Protect Whistleblowers in Policy or Practice, https://whistleblowingnetwork.org/Our-Work/Spotlight/Stories/A-Gross-Institutional-Failure-The-UN-Whistleblower
[9] Ibid

حيث يري إن آليات الإبلاغ عن المخالفات التابعة للأمم المتحدة تفتقر إلى الاستقلال الحقيقي وقدم توصيات محددة للإصلاح[10]

3. محاباة بعض المنظمات غير الحكومية

باعتبار المفوضية السامية هي أمانة مجلس حقوق الإنسان فهي المسؤولة عن اعداد قوائم المتحدثين اثناء الحوارات التفاعلية والمناقشات العامة من المنظمات غير الحكومية الحاصلة علي المركز الاستشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

4. القصور في التعيين والترقي علي أساس الكفاءة

بموجب ميثاق الأمم المتحدة فإن تعيين الموظفين داخل منظومة الأمم المتحدة يجب أن تكون وفقًا للكفاءة واستحقاق المنصب على أن يراعي الحفاظ على التنوع الجغرافي، ويحظر على الموظفين بشكل واضح تلقي تعليمات من الحكومات. ولكن في الواقع وبحسب المعلومات فإن توزيع الوظائف العليا يكون لمسئولين من الحكومات الأقوى في المنظمة، حيث يحتكر الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - المناصب الوزارية العليا التي تتعامل مع الشؤون السياسية والإغاثة الإنسانية وحفظ السلام والتنمية ومكافحة الإرهاب. وهو ما يعد مخالفة للميثاق ولمدونة السلوك[11] .

في سياق متصل، يُمنع الموظفون الإداريون في أمانة الأمم المتحدة - السكرتارية والموظفون الكتابيون - من الترقية إلى مناصب مهنية أعلى، ما جعلهم غير قادرين على التقدم في حياتهم المهنية، وأدت القيود المفروضة على تناوب وحركة الموظفين إلى إدانة العديد من موظفي الأمم المتحدة في نفس مركز العمل لسنوات أو ربما عقود. واجهت الجهود المستمرة لإصلاح سياسات الموارد البشرية معارضة من الدول الأعضا لاسيما الأعضاء الدائمين في مجلس الامن والذين يسعون لاستمرار موظفيهم في المناصب العليًا داخل المفوضية[12].

5. نقص الوجود الميداني للمفوضية

ينقسم التواجد الميداني للمفوضية إلى فئتين رئيستين: الوجود القائم بذاته والترتيبات التعاونية[13]. وتتألف الفئة الأولى من المكاتب، أي المكاتب القطرية والمكاتب المستقلة والإقليمية الخاضعة للإشراف المباشر للمفوضية السامية لحقوق الإنسان. بينما تتألف الفئة الثانية من التواجد الميداني مع تسلسل إداري ، أي عناصر حقوق الإنسان

[10] New exposé highlights need for urgent UN whistleblower protection reform, https://rb.gy/b97uz
[11] Charter of the United Nations (full text), https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text
[12] Exclusive: UN political caste system drains workforce morale, https://www.devex.com/news/exclusive-un-political-caste-system-drains-workforce-morale-105305
[13] OHCHR's approach to field work, https://t.ly/Csdx

في بعثات السلام أو البعثات السياسية الذين يقدمون تقاريرهم إلى رئيس البعثة والمفوض السامي ومستشارو حقوق الإنسان في فرق الأمم المتحدة القطرية الذين يقدمون تقاريرهم إلى المنسق المقيم للأمم المتحدة والمفوض السامي.مع مراعاة الوضع العام لحقوق الإنسان في الدولة ، والاعتبارات الأمنية ، ووجود ودور الجهات الفاعلة الدولية الأخرى على الأرض ، فضلاً عن الموارد البشرية والمالية المتاحة والترتيبات الإدارية ونطاق الأنشطة التي يمكن القيام بهَا.[14]وعليه عندمًا أنشأت المفوضية في عام 1993 كان هناك مكتبين فقط للمفوضية بينمًا الآن يوجد 94 مكتب للمفوضية، تشاطر مؤسسة ماعت المفوض السامي الرأي بضرورة وجود مكتب لحقوق الإنسان في كل مكان، مع الأخذ بالاعتبار محدودية الموارد [15] حيث إن عدد المكاتب الحالية لا تغطي سوي 43% من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

القسم الثاني: تقييم ركائز ومجالات عمل المفوضية

يوجد لدي المفوضية ست ركائز أو مجالات عمل مواضيعية تشكل أساس عمل المفوضية في عامي 2022- 2023، للدفع نحو قيام المفوضية بولايتهَا المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان، واستجابة لطلب المفوضية بتقييم هذه الركائز، قامت مؤسسة ماعت بالتقييم بناءً على درجة الفعالية وفقًا لرؤية مؤسسة ماعت، كما اقترحت مؤسسة ماعت في هذا السياق تداخلات لزيادة الفعالية في كل ركيزة من الركائز الست.

1. تعزيز مشاركة وحماية الفضاء المدني

الركيزة	تعزيز المشاركة وحماية الفضاء المدني
درجة الفاعلية	متوسطة
تؤدي مشاركة المجتمع المدني إلي تحسين حقوق الإنسان ومعالجة الثغرات التي تعتري السياسات والتشريعات، وهي من بين العوامل التي تؤدي إلي زيادة الثقة بين الدولة ومواطنيهًا باعتبار المجتمع المدني بمثابة وسيط بينهما، وللمفوضية جهود واضحة في هذه الركيزة حيث قادت المفوضية الجهود نحو دعوة المجتمع المدني لتقديم تقارير مكتوبة حول مشروع صك ملزم قانونًا بشأن الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال الأخرى وهي جهود أدت إلي اعتماد الفريق العامل الحكومي آليات محددة لمشاركة المجتمع المدني[16]. كما تدعم برامج		

[14] Ibid
[15] Türk: “There should be a UN Human Rights Office everywhere.”, https://t.ly/zMVvo
[16] Civic Space Briefs, https://www.ohchr.org/sites/default/files/2023-02/Civic-space-treaty-making-InBrief-FINAL.pdf

المفوضـــية للزمالة أعضـــاء المجتمع المدني من خلال اختيار بعض الأفراد وإتاحة فرصـــة لهم للتعلم حول آليات حقوق الإنسان الدولية وتدير المفوضية نحو 7 برامج للزمالة تعني في أغلبها الفئات الذين ينحدرون من فئات ضعيفة مثل الأقليات والسكان الأصليين[17]

تقوم المفوضـــية برصـــد حالات انتهاكات حقوق الإنســـان ضـــد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والإبلاغ عنها ، وخاصة الأعمال الانتقامية ضد الأفراد الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، إلا إن هذا الرصد لم ينه هذه الممارسات وظل المدافعين عن حقوق الإنسان يواجهون اعتداءات شبه يومية كما اقرت المفوضية في تقاريرها وتحديثتها الشفهية إن الفضـــاء المدني يتقلص في مجموعة من الدول الأعضـــاء. كما إن المجتمع المدني من الأقليات ظلوًا محرومين من المشاركة. وضعت المفوضية هدفًا في استراتيجيتها السابقة يتعلق بدعم جهود اصدار قوانين وسياسات تتعلق بالمشاركة وحماية الفضاء المدني إلا إن التقدم بطئ للغاية لتنفذ هذا الهدف[18].

كما ظلت المفوضية بعيدة عن الانتهاكات التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان في بعض الدول لاسيما الدول التي تواجه صراعات مسلحة وفي مراحل التعاف، وتشير التقديرات بإن ثمة تداخلات محدودة للمفوضـــية في هذه الدول ما يجعل المدافعين عن حقوق الإنســـان في بيئة غير مواتية للعمل. في ســـياق متصـــل فإن إغلاق طرق الحوار بين المفوضـــية وبعض الدول الأخرى التي ينشـــئ لهًا ولايات قطرية، مثل لجان التحقيق وبعثات تقصـــي الحقائق، يؤخرً هذا النهج من تعزيز المشـــاركة وحماية الفضـــاء المدني ويجعل الحوار خطوة غير بعيدة علي المستوي القريب.

التداخلات المقترحة:

- الاســـتمرار فـــي دعـــوة الـــدول الأعضـــاء لإصـــدار تشـــريعات وسياســـات تعـــزز المشاركة وتحمي الفضاء المدني؛
- احترام مبادئ عدم التسيس ومنع ازدواجية المعايير في طرائق عمل المفوضية بما يسمح بحوار مع الدول التي ترفض ولاية المفوضية؛
- زيادة حملات المناصرة لتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني للأقليات في صنع السياسات داخل بلدانهم؛

[17] HUMAN RIGHTS FUNDS, GRANTS AND FELLOWSHIPS, page 21, https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/AboutUs/CivilSociety/OHCHRFundsGuide_en.pdf

[18] The work plan of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights for the period 2022-2023, https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-05/OMP-2022-2023.pdf

2. تعزيز المساواة ومكافحة التمييز

الركيزة	تعزيز المساواة ومكافحة التمييز
درجة الفعالية	متوسطة

تعمل المكاتب القطرية التابعة للمفوضية على تبادل الممارسات الجيدة بشأن مكافحة التمييز وكذا مشاركة هذه الممارسات مع صانعي السياسات في الدول من أجل تنفيذ هذه السياسات. كما لدي المفوضية أداة النوع الاجتماعي لتعزيز المساواة بين الجنسين[19]. كما تعمل المفوضية على تعزيز المساواة بين الجنسين، ومكافحة التمييز ضد المرأة والمفوضية عضو نشط في مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. ومنذ أغسطس 2008، جري استضافة منسق عمل الأمم المتحدة ضد العنف الجنسي في حالات النزاع، الذي كان يعمل سابقًا مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في نيويورك، في مقر المفوضية في جنيف[20]

كما دربت المفوضية السامية بالتعاون مع بعثات الأمم المتحدة لتقديم الدعم في بعض الدول النزاع ناشطات لإدماج النوع الاجتماعي في عملية الاستعراض الدوري الشامل[21]. مع ذلك ثمة نقص في الموارد المالية المخصصة لهذا الركيزة مقارنة بالركائز الأخرى. لا تزال تحتاج الميزانية العادية لهذا الفرع (المساواة ومكافحة التمييز)، 14611000 مليون دولار، حيث وصلت الميزانية العادية لفرع " سيادة القانون والمساواة ومنع التمييز " معًا 6858000 بينما تشمل المتطلبات من خارج الميزانية 14611000.

كما يواجه الموظفين العاملين في المفوضية تمييزًا في العمل بناءً على اعتبارات تخالف المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. حيث وجدت دراسة استقصائية سنوية لآراء الموظفين بتكليف من الأمانة أن ما يقرب من ربع المشاركين البالغ عددهم 17184 أفادوًا بمواجهة التمييز

[19] OHCHR GENDER TOOL, https://www.itcilo.org/courses/ohchr-gender-tool

[20] Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, https://evaw-un-inventory.unwomen.org/fr/agencies/ohchr?pageNumber=6

[21] بعثة الأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان يدربان ناشطات ليبيات على إدماج المنظور الخاص بالنوع الاجتماعي في الاستعراض الدوري الشامل، https://shorturl.at/fJ239

على أساس الأصل القومي والجنس والثقافة واللون والأصل العرقي بما في ذلك العاملين في المفوضية السامية لحقوق الإنسان[22]. في سياق متصل فإن ثمة دور محدود للمفوضية في قيادة جهود للمناصرة من أجل سد الفجوة في توزيع الثروات بين الشمال والجنوب، فعلي سبيل المثال لا يزال يمتلك 1% من الأغنياء نحو 50% من إجمالي الثروة في العالم[23] وحقق 1% من اثرياء العالم في العامين الأخيرين نحو 33% من إجمالي الربح من 2020 حتي 2022 وقيمته 44% تريليون دولار. أي ضعف الأموال الذي حصل عليهًا 99% من بقية العالم[24].
التداخلات المقترحة • **قيادة الجهود من أجل الدعوة لفرض ضريبة تصاعدية علي الأثرياء في العالم** • **زيادة الموارد المتاحة للفرع الخاصة بالمساواة ومكافحة التمييز من الميزانية العادية للمفوضية** • **إنهاء كافة أشكال التمييز علي أساس أي اعتبارات كاللون والجنس أو العرق داخل المفوضية**

3. تعزيز سيادة القانون والمساءلة عن حقوق الإنسان

الركيزة	تعزيز سيادة القانون والمساءلة عن حقوق الإنسان
درجة الفعالية	متوسطة
تدير المفوضية السامية لحقوق الإنسان مجموعة من المشاريع مثل مشروع المساءلة والانتصاف التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان: تحسين المساءلة والوصول إلى سبل الانتصاف في حالات تورط الشركات في انتهاكات حقوق الإنسان. كما تدار الصناديق الاستئمانية التي تدعم أنشطة المفوضية السامية لحقوق الإنسان بمعايير ومبادئ شفافة بالكامل للإدارة المالية وإعداد	

[22] Exclusive: UN political caste system drains workforce morale, https://rb.gy/a7z0o
[23] Richest 1% bag nearly twice as much wealth as the rest of the world put together over the past two years, https://shorturl.at/hotAD
[24] Ibid

التقارير. كما وضعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مدونات قواعد سلوك لموظفيها ومستشاريها العاملين مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن أنشطة حقوق الإنسان. على سبيل المثال ، هناك مدونة لقواعد السلوك لمراقبي الانتخابات.

كما تقدم المفوضية السامية معلومات وتوصيات بشأن المساءلة في مجموعة من الدول، علي سبيل المثال قدمت المفوضية في مارس 2023 تقريرًا إلي مجلس حقوق الإنسان بشأن تعزيز المساءلة في جمهورية كوريًا الشمالية. يُعد جهد المفوضية في هذه الركيزة مرْضيًا ولكن ينقصهًا تعزيز المساءلة في دول آخري مثل الولايات المتحدة والدول الغربية لاسيما في ضوء الانتهاكات التي تواجه السكان الأصليين والمهاجرين واللاجئين وطالبو وملتمسو اللجوء.

في سياق متصل لا تزال بعض الدول الأعضاء تقوض سيادة القانون، فقد جري حل المجلس الأعلى للقضاء في تونس[25] وكان دور المفوضية محدودًا في الدفع نحو استقلال القضاء في هذه الدولة. ولا تزال بعض الدول الأوربية تعاني من انعدام سيادة القانون فوفقا لتقرير سيادة القانون لعام 2022 الصادر عن الاتحاد الأوربي فإن دول مثل بولندًا والمجر قد شهدت تدهورًا لسيادة القانون[26]. كما يقيس مؤشر سيادة القانون العالمي التقدم في هذه الركيزة المهمة لنحو 140 دولة يشملهم المؤشر ومع ذلك فقد أكد مؤشر سيادة العام 2022 تراجع سيادة القانون في معظم الدول التي يقيسهًا المؤشر[27]. إن هذا التراجع في تعزيز سيادة القانون يؤخر من الوصول للعدالة لاسيمًا للفئات الضعيفة بما في ذلك اللاجئين والمهاجرين والنساء الريفيات.

في سياق متصل لا تُنفذ لوائح الموارد البشرية الخاصة بالعمل في المفوضية علي نحو شامل، وفي الغالب ما يكون عدم المساءلة والإفلات من الجزاء هو السائد عن أي ممارسات تخالف هذه اللوائح حيث يشير استطلاع رأي أجرته المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن لوائح الأمم المتحدة وقواعدها في مجال

[25] Dissolution of Tunisia's High Judicial Council seriously undermines rule of law in Tunisia – Bachelet, https://shorturl.at/hruCP
[26] 2022 Rule of law report, https://rb.gy/a7z0o
[27] WJP Rule of Law Index, https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/global

الموارد البشرية لم يجري تنفيذها بشكل فعال في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان[28]
التداخلات المقترحة: • التركيز علي المساءلة في الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية • إعداد المزيد من الأدلة عن تعزيز سيادة القانون والمساءلة في الدول الأعضاء

4. منع الانتهاكات وتعزيز حقوق الإنسان في حالات الصراع

الركيزة	منع الانتهاكات وتعزيز حماية حقوق الإنسان في حالات الصراع وعدم الأمن
درجة الفعالية	ضعيفة
وفقا لمسح النزاعات المسلحة حول العالم فإن 33 نزاعًا مسلحًا دوليًا وغير دوليًا ومنطقة توتر حول العالم حتي نهاية 2022[29] يضاف إليهم النزاع المسلح الذي نشب بين القوات المسلحة في السودان وقوات الدعم السريع في 15 أبريل 2023. يتمثل أحد مجالات العمل الستة ذات الأولوية للمفوضية في الخطة الاستراتيجية الحالية في حماية **حقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح والعنف وانعدام الأمن حيث تهيئ النزاعات الفرصة لمزيد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان**. لاسيما انتهاك الحق في الحياة فقد قتل بسبب النزاعات المسلحة 43 الف شخص في عام 2022[30]، مع الوضع في الاعتبار إن الأعداد الفعلية قد تتخطي ذلك نظرًا لصعوبة توثيق الضحايا في النزاعات المسلحة. تساهم المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جمع المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان في حالات النزاع وانعدام الأمن وتحليلها والإبلاغ عنها بشكل مباشر كإنذار مبكر. وطالبت الدول الأعضاء المفوضية بإن تكون الجهة التي تجمع المعلومات وتقيمها من الميدان لكن جادل البعض بإن المفوضية ليس	

[28] OHCHR-Staff-Surveys-briefing, https://t.ly/uKDZ
[29] The Armed Conflict Survey 2022: Editor's Introduction, https://shorturl.at/aepEM
[30] 43,000 people dead as a result of armed conflicts in 2022: UN chief, https://www.nation.com.pk/24-May-2023/43-000-people-dead-as-a-result-of-armed-conflicts-in-2022-un-chief

لديها القدرة على تحليل أو تنظيم هذا الكم غير اليسير م من بيانات الإنذار المبكر التي تصدر كل يوم من قبل الجهات الفاعلة المحلية في المجتمع المدني ، وكيانات الأمم المتحدة ، والولايات المتعلقة بالإجراءات الخاصة.

في سياق متصل تعمل المفوضية في الدول الهشة من خلال مراقبة حقوق الإنسان والمساهمة في مبادرات بناء السلام. غالبًا ما ينطوي عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان في هذه الحالات على دعم مجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة مع ذلك تظل جهود المفوضية محدودة في سياق النزاعات بسبب عدم توافر الموارد وضعف الإرادة السياسية المتاحة لدعم جهود المفوضية.

بناءً علي ذلك غالبًا ما يكون عمل المفوضية السامية لحقوق الانسان مقيدًا بالحرمان من الوصول ، والقيود في القدرات والموارد المالية. حيث إن بعض الدول التي تشهد نزاعات مسلحة لم تطئ قدم المفوضية فيها.

كما وعدت المفوضية في خطة العمل الموسعة للمفوض السامي 2022-2023 بإجراء التدريب والمشورة الفنية لإدماج القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في العمليات العسكرية وعمليات السلام ؛ والانخراط مع اطرف النزاع للحد من انتهاكات حقوق الإنسان وإدماج حقوق الإنسان في صناعة القرار واتفاقات السلام ما ذلك فإن اطراف النزاع لا تمتثل لهذه المشورة وظل الوصول الي اتفاقيات سلام مستدامة مسألة عرضة للانهيار في كل وقت.

التداخلات المقترحة:

- زيادة الجهود لإنشاء أنظمة للأنذار المبكر تتعلق بالدول التي تشهد توترات واتباع نهج الدبلوماسية الوقائية والتدخل قبل تفاقم الأزمات
- إيلاء الأهمية بشكل أكبر للبند العاشر من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان الخاص ببناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية للدول في النزاعات المسلحة وفي مراحل ما بعد الصراع

5. زيادة تنفيذ مخرجات الآليات الدولية لحقوق الإنسان

الركيزة	زيادة تنفيذ مخرجات الآليات الدولية لحقوق الإنسان
درجة الفعالية	متوسطة
تقوم عملية الاستعراض الدوري الشامل علي التقرير الوطني التي تقدمه الدولة محل الاستعراض، بجانب تقريرين تقوم بإعدادهم المفوضية السامية لحقوق الإنسان، التقرير الأول هو، التقرير التي تُعده المفوضية السامية بخصوص المعلومات التي تقدمها هيئات الأمم المتحدة، التقرير الثاني: هو تقرير موجز لمعلومات تقدمت بها أصحاب المصلحة الأخرى مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. وتعمم المفوضية تقرير فريق العامل المعني بالاستعراض علي الدول الأعضاء وتنشره علي الموقع الخارجي اكسترا نت. كما تؤكد خطة الإدارة الموسعة للمفوض السامي لعامي 2022 و 2023 التزام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتعزيز الروابط بين آليات حقوق الإنسان والدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ومجموعة من أصحاب المصلحة الآخرين بشكل خاص دعم تنفيذ التوصيات على المستوى القطري. مع ذلك لا تزال 33 دولة فقط من بين الدول الاعضاء في نظام معاهدات حقوق الإنسان هي من تتمثل لالتزاماتها التعاهدية؛ وحتى نهاية عام 2018 كان هناك 585 تقريرًا متأخرًا عن تقديم تقاريرها في مختلف هيئات المعاهدات وبعض الدول تتأخر أكثر من 15 عامًا في تقديم تقاريرها ، وهذا بدوره يُقلص من إمكانية مساءلة الدولة او الحوار معها تجاه سجلها الحقوقي. في سياق متصل انخرطت المفوضية في دعم الآليات الوطنية لإعداد التقارير الوطنية والمتابعة والتفيذ إلا إن المفوضية في دراستهًا " الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة: دراسة بشأن تعاون الدوب مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان لم تتلق إسهامات سوي من 26 دولة من الدول الأعضاء[31] وستنظم المفوضية السامية لحقوق الإنسان ندوتين في جنيف، لتسهيل تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء بهدف تحسين آلياتها الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 33/51 الذي يطلب من المفوضية السامية لحقوق الإنسان تنظيم ندوة	

[31] National Mechanisms for Reporting and Follow-up A STUDY OF STATE ENGAGEMENT WITH INTERNATIONAL HUMAN RIGHTS MECHANISMS, https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/HR_PUB_16_1_NMRF_Study.pdf

ليوم واحد في عام 2023 وأخرى في عام 2024 في جنيف[32]. كما يدعو القرار إلي إنشاء مركز معرفة علي الانترنت لتمكين الآليات الوطنية من مشاركة الممارسات الجيدة[33]. أخيرًا ورغم زيادة الوعي بشكل عام بالآليات الدولية والتوصيات الناتجة هذه الآليات إلا إنه لا يزال هناك ضعف في عملية تتبع تنفيذ التوصيات في كل دولة من الدول الأعضاء. كما إن جهود المفوضية لم تثني الدول علي الانضمام إلي معظم البروتوكولات الاختيارية الملحقة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان
التداخلات المقترحة • **ضرورة أن تدفع المفوضية نحو زيادة الوعي بأهمية الآليات الوطنية للإبلاغ والتنفيذ والمتابعة باعتبارهًا أداة جيدة لتنفيذ التوصيات الناتجة عن الآليات الدولية** • **ضروة أن تنظر في طرائق جديدة لحث الدول علي الانضمام إلي البروتوكولات الاختيارية الملحقة بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان**

6. النهوض بالتنمية المستدامة من خلال حقوق الإنسان

الركيزة	النهوض بالتنمية المستدامة عبر حقوق الإنسان
درجة الفعالية	متوسطة
المفوضية هي المسؤولة التطوير المنهجي وتجميع البيانات ضمن الإطار العالمي لمؤشرات التنمية المستدامة، كما يناط بها نشر هذه البيانات في تقرير التقدم المحرز لأهداف التنمية المستدامة، بموجب قرار الجمعية العامة رقم 71/313 الذي اعتمد في عام 2017[34]. في سياق متصل ستكون المفوضية مسؤولة عن التحضيرات لقمة أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2023. كما عملت المفوضية مع بعض الدول لدمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات العامة وفي التشريعات الوطنية.	

[32] Resolution adopted by the Human Rights Council, Promoting international cooperation to support national mechanisms for implementation, reporting and follow-up, https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G22/523/56/PDF/G2252356.pdf?OpenElement

[33] Ibid

[34] SDG indicators under OHCHR's custodianship, https://t.ly/pmS-

علي سبيل المثال لا الحصر في كينيا عملت المفوضية مع التجمع البرلماني بشأن أهداف التنمية المستدامة لتعزيز قدرتها على اتباع نهج قائم علي حقوق الإنسان في الميزنة ومخصصات الضمان الاجتماعي. في صربيا ، أدت تداخلات المفوضية إلي حصول ما يقرب من 2000 شخص في 19 مستوطنة على مياه شرب صالحة بما يتوافق مع الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة . دعمت المفوضية تطوير أداة لصانعي السياسات لتفعيل مبدأ عدم ترك أي شخص خلف الركب[35]. في سياق متصل وبعد اعتماد تقارير الاستعراض الدوري الشامل للدول الأعضاء تصدر المفوضية وثيقة تحدد كل توصية مع كل هدف من اهداف التنمية المستدامة. غير إنه تبقي جهود المفوضية في دفع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة محدودة في الدول الأقل دخلا والدول التي تشهد نزاعات مسلحة. كما إن العناية بالممارسات الجيدة في سياق تنفيذ اهداف التنمية المستدامة وتعميمها بين الدول الأعضاء يستدعي مزيد من التدابير التي يجب أن تقوم بهًا المفوضية.

التداخلات المقترحة

- زيادة تعميم الممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- اصدار تقارير منتظمة حول التقدم المحرز في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة.

القسم الثالث: ركائز إضافية لعمل المفوضية

في الاستبيان التي وضعته المفوضية علي الانترنت لالتماس مشاركة أصحاب المصلحة في تحديد اتجاهًا الاستراتيجي 2024-2027 طلبت إضافة ركائز أخري من وجهة نظر أصحاب المصلحة لخطة عملهًا المقبلة واتجاه الاستراتيجي 2024- 2027، وتري مؤسسة ماعت إن الركائز أدناه يجب أن تكون محور أولوية المفوضية في استراتيجيتها وخطة عملهًا القادمة:

[35] What OHCHR is Doing to Connect the 2030 Agenda, SDGs, and Human Rights, https://rwi.lu.se/blog/what-ohchr-is-doing-to-connect-the-2030-agenda-sdgs-and-human-rights/

1. العدالة المناخية

لدي المفوضية بالفعل إدراك لضرروة تحقيق العدالة المناخية وقادة جهودًا من اجل اتباع نهج قائم علي حقوق الإنسان في السياسات المناخية والمتعلقة بالبيئة. وكان ثمة هدف موضوع في خطة عمل المفوضية 2018- 2021 من أجل تنفيذ الخطط البيئية والمناخية[36]. وتري مؤسسة ماعت ضرورة أن تقود المفوضية جهود إضافية من أجل الدعوة لتعويض الدول النامية والمتضررة من تغير المناخ بما في ذلك تنفيذ مخرجات مؤتمرات المناخ لاسيما إنشاء صندوق الخسائر والاضرار. كما يجب أن تشمل جهود المفوضية في إطار هذه الركيزة توسيع الشراكات مع المجتمعات المحلية المتأثرين بتغير المناخ[37] إنه يمكن البناء علي التقرير التحليلي وحلقة النقاش الذي اعداهًا المفوضية والذي حددا التقاطع بين الاحترار العالمي والتمتع بحقوق الانسان[38]

2. الحقوق الرقيمة والحق في الخصوصية

عندما جري اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948 ، كان هناك حوالي 10 مليون خط هاتف في العالم. بينما يستخدم في الوقت الحالي أكثر من 6 مليار شخص الهاتف المحمول. يفرض هذا التزايد السريع في استخدام الهواتف المحمولة التزامات علي الحكومات والجماعات الفاعلة لحماية البيانات الشخصية واحترام الحق في الخصوصية. مع ذلك لا تزال هذه الحقوق مُهدرة. في السياق فإن تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي وفر العديد من المكاسب المحتملة ، إلا أن هناك أيضًا العديد من التحديات المهمة التي يفرضها استخدام الذكاء الاصطناعي[39]. يتمثل أحد التحديات الأساسية في إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي لانتهاك الخصوصية. حيث تتطلب أنظمة الذكاء الاصطناعي كميات هائلة من البيانات (الشخصية) ، وإذا وقعت هذه البيانات في الأيدي الخطأ ، فيمكن استخدامها لأغراض شائنة ، مثل سرقة الهوية أو التسلط عبر الإنترنت[40]. إن العناية بهذه المسألة في خطة المفوضية القادمة مفترض أن يمثل ركنًا اساسيًا في خطة العمل.

---

[36] UN Human Rights Management Plan 2018-2021, https://www.ohchr.org/sites/default/files/OHCHRManagementPlan2018-2021.pdf

[37] OHCHR submission to the UNFCCC Global Stocktake, https://shorturl.at/uxGX5

[38] TOWARDS 2026 – PERSPECTIVES ON THE FUTURE OF THE HUMAN RIGHTS COUNCIL, page 22, https://www.universal-rights.org/wp-content/uploads/2019/09/Glion-VI-page-by-page.pdf

[39] PRIVACY IN THE AGE OF AI: RISKS, CHALLENGES AND SOLUTIONS, https://www.thedigitalspeaker.com/privacy-age-ai-risks-challenges-solutions/

[40] Ibid

3. الحد من انتشار الأسلحة ومنع تزويد المتحاربين بهًا

إن جهود الحد من انتشار الأسلحة ومكافحة الإرهاب أساسية من أجل التمتع الفعلي بحقوق الإنسان وتُشير خطط عمل المفوضية إلي جهود نزع السلاح بشكل محدود. لكن من المفترض أن يتضمن الاتجاه الاستراتيجي المستقبلي للمفوضية مضاعفة جهود التوعية بالحد من انتشار الأسلحة لاسيما في الدول مرتفعة الدخل. لاسيما إن الأسلحة تغذي بشكل أساسي استمرار الحروب والنزاعات وتفاقم من انتهاكات حقوق الإنسان[41]. في عام 2022 فقط أنفقت الولايات المتحدة ما يقرب من 20 مليار دولار على تسليح أوكرانيا وهو يمثل ضعف المبلغ الذي قدمته الولايات المتحدة في عام 2021 إلى 12 دولة أخرى مجتمعة. في سياق متصل قدم الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا 5 مليار دولار كمساعدات عسكرية ، وهي المرة الأولى في تاريخه التي يقوم فيها الاتحاد بتسليح دولة غير عضو. كما تعهدت المملكة المتحدة بتقديم 5.7 مليار دولار كمساعدة عسكرية وتهدف إلى تدريب 30 ألف أوكراني. إن هذا الانتشار الواسع للسلاح يدفع نحو مزيد من الحروب وانتهاكات حقوق الانسان ويؤخر من أي جهود لبناء السلام والمفوضية يجب ان تمارس دورًا قياديًا بجانب بطبيعة الحال الهيئات الأممية الأخرى للحد من هذ الانتشار الواسع للسلاح.

القسم الرابع: التحديات الناشئة في مجال حقوق الإنسان

طلبت المفوضية في الإستبيان التي وضعته علي الأنترنت تحديد التحديات الناشئة في مجال حقوق الإنسان والتي تستدعي العناية في الاتجاه الاستراتيجي وخطة عملهًا 2024- 2027. ويمكن الإشارة أدناه لمجموعة من التحديات الناشئة التي تقترح أن توليهًا المفوضية أهمية أكبر في خطتهًا.

1. أزمة تراكم خدمة فوائد الديون

أزمة الديون هي في جوهرهًا أزمة تتعلق بحقوق الإنسان لإن تراكم خدمة فوائد الدين تعقيق التنمية وتحُد من الانفاق علي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتجعل الدول في دائرة مفرغة من الالتزامات وهو ما يؤدي لتراجع إعمال جميع حقوق الانسان وكما جاء في نداء حقوق الإنسان للأمم المتحدة في 2023 فإن ارتفاع الديون إلى مزاحمة الإنفاق الاجتماعي والاستثمارات الهامة في الكوكب[42] حيث تُعد أزمة الديون التي تواجها الدول النامية تحديًا أساسية امام اعمال جميع حقوق الإنسان بما في

[41] As the war in Ukraine drags on, America's arms industry reaps the profits, https://rb.gy/99bhj

[42] United Nations Human Rights Appeal 2023, Page 16, https://www.ohchr.org/sites/default/files/2023-01/United-Nations-Human-Rights-Appeal-2023.pdf

ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتتحمل عبء الديون نحو 55 دولة نامية من بينهًا 22 دولة في قارة أفريقيا، وتقلص خدمة هذه الديون من الإنفاق علي الإنفاق علي الخدمات العامة، وتبطئ من وتيرة النمو وهو ما يدفع مزيد من السكان إلي هوة الفقر وهو يعطل مجموعة من اهداف التنمية المستدامة ويهدد بتخلف مزيد من الناس عن الركب. إن المفوضية مُطالبة بعناية أكبر بهذه الأزمة ودعم إنشاء التحالفات والمبادرات التي تسعي لمبادلة الديون أو التخفيف منهًا أو إلغاءها.

2. أزمة المياه العذبة

يُقدر خط الفقر المائي بنحو 1000 متر مكعب من المياه العذبة للفرد، مع ذلك فإن ملايين الأشخاص باتوًا لا يحصلون علي نصف هذه النسبة من المياه، وهو ما ينذر بحروب علي المياه العذبة ستؤدي بالتعبية لتدهور حقوق الإنسان[43] . وثمة تقديرات بإن عشرة نزاعات دولية قد تنشأ في العقدين القادمين نتيجة ندرة المياه وتحكم دول المنبع في الموارد المائية، وفي مايو 2023 اشتبكت قوات حرس الحدود الإيرانية مع حرس الحدود التابع لطالبان في أفغانستان، حيث تزعم ايران إن بناء أفغانستان سدًا علي نهر هملند يقيد وصول المياه إليها[44]

في سياق متصل تشير تقديرات الأمم المتحدة إن 90% من السكان في الدول العربية يعانون من ندرة المياه. من بينهم 50 مليون يفتقرون لمياه الشرب النظيفة ووفقا للمجلس العربي للمياه فإن 18 دولة عربية تعاني من الفقر المائي، تؤكد مؤسسة ماعت إن سياسات دول المنبع كانت ولا تزال عاملًا حاسمًا في إهدار هذا الحق المكفول بموجب العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية **والهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة في سياق متصل أوضح تقييم الامم المتحدة بشأن الأمن المائي في إفريقيا أن أكثر من 500 مليون شخص، في 19 دولة إفريقية، يعانون من انعدام الأمن المائي بشكل كامل[45]. يستدعي هذا التهديد أن تشحذ المفوضية الهمم من أجل الدفع نحو عدم تحكم دول المنبع في إدارة الأنهار الدولية وفرض سياسة الأمر الواقع علي دول المصب لإن ذلك سيؤدي بالتبعية إلي تدهور أوضاع حقوق الإنسان وتصاعد النزاعات.**

[43] Water Wise, https://auctoday.com/2022/11/04/water-wise/
[44] At least three killed in clash on Iran-Afghan border, https://t.ly/qWpU
[45] الأمم المتحدة: 500 مليون شخص في إفريقيا تحت خط الفقر المائي، الشرق، https://t.ly/uKDZ

التوصيات:

- منح موظفي المفوضية السامية الحق في الطعن علي قرارات مكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة
- حماية المبلغين عن المخالفات بما في ذلك الفساد وإساءة استخدام السلطة داخل المفوضية
- إنهاء كافة اشكال التمييز ضد الموظفين العاملين في المفوضية بناءً علي اعتبارات مثل الجنس او اللون او الثقافة
- النظر في البحث عن موارد إضافية تساعد المفوضية علي أداء مهامها ضمن خطة العمل الجديدة
- النظر في زيادة الوجود الميداني للمفوضية لاسيما في مناطق النزاعات المسلحة ومناطق ما بعد النزاع